

# السِّيَرُ الْمَشْهُورُ الْمَسْأُولُ

عَلَى الزَّيْدِيقِ وَسَيَّابِ الرَّسُولِ ﷺ

تأليف

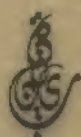
الشيخ العلامة محيى الزَّيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمٍ

المعروفُ بـ (أخوين)

المتوفى سنة ١٠١٤ هـ

تحقيق

الدكتور عبد المجيد جمعة الجزائري



مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع

السِّيَرُ الْمَشْهُورُ الْمَسْنُونُ

عَلَى الزَّنْدِيقِ وَسَيِّبِ الرَّسُولِ



الطبعة الأولى  
١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م



مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع

دولة الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

ص.ب: ٥٠٤٠٣ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٨٨٤٤٠٧٧

ركن بينونة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

ت: ٠٥٤١٣٤٢١٩٣

# السيف المشهور المسلول

على الزنديق وسباب الرسول ﷺ

تأليف

الشيخ العلامة محيي الدين محمد بن فاسم

المعروف بأخوين

المتوفى سنة ٩٠٤ هـ

تحقيق

الدكتور عبد المجيد جمعة الجباري



مؤسسة بيتونة للنشر والتوزيع

## مُتَلَفَات

الحمد لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأشهد ألا إله إلا الله وليّ الصّالحين، وناصر المؤمنين، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، أشرف خلق الله، وخاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين، وعلى صحبه رضوان الله عليهم أجمعين، ومن سلك هداهم إلى يوم الدّين.

أمّا بعد:

فهذه رسالة لطيفة، ومجلّة منيفة، ورغم صغر حجمها، وقلة عدد أوراقها؛ فهي كثيرة الفوائد، ركيزة القواعد، تضمّنت الكلام على أصل عظيم من أصول الإسلام، وركن ركين من أركان الإيمان، وهو وجوب إكرام النّبي ﷺ، وتحريم سبه أو تنقّصه، ونحو ذلك.

ومؤلفها هو العلامة محي الدين محمّد بن قاسم المعروف بـ«أخوين»، وقد كتبها بسبب واقعة، وقعت في زمانه، وهي أنّ شخصاً، نطق بما يستوجب الكفر والرّدة، فعرض على السّلطان العثمانيّ بايزيد خان، فدعا العلماء والقضاة للنظر في أمره، فاتّفقوا على الحكم بقتله، فنُفذ فيه الحكم، وكان المؤلّف حاضراً وقتلّه، فجال قلمه في بيان حكم من سبّ الرّسول ﷺ، وضمّنه حكم من سبّ الله - جلّت عظمتة-، أو سبّ الأنبياء، أو الملائكة، أو سبّ آل النّبي ﷺ، وصحبه، وحكى آراء



العلماء في ذلك، لاسيما الحنفيّة، وقد أكثر من النقل عن القاضي عياض في كتابه «الشفا في معرفة حقوق المصطفى».

والحق أنّ العلامة أخوين لم ينفرد بالتأليف في هذه المسألة الخطيرة؛ فقد كتب فيها كثير من أهل العلم، من المتقدمين والمتأخرين.

ومن أهم هذه المصنّفات:

\* «رسالة فيمن سبّ النبي ﷺ» للإمام سحنون القيرواني (ت: ٢٦٥هـ)، ذكرها ابن فرحون في كتابه «الدّيباج المذهب» (٢٣٦).

\* «الصّارم المسلول على شاتم الرّسول» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، وهو أشهرها، وأكثرها تحريراً وتحقيقاً.

\* «السيف المسلول على من سبّ الرّسول» لتقيّ الدّين السبكي (ت: ٧٥٦هـ).

\* «تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء» للسّيوطي (ت: ٩١١هـ)، وهي مطبوعة ضمن مجموعه: «الحاوي للفتاوي» (١/٢٢٣).

\* «السيف المسلول في سبّ الرّسول» لابن كمال باشا الحنفي (ت: ٩٤٠هـ)، توجد نسخة خطيّة منه بالخزانة السليمانية باستانبول، ومنها صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم (٧٦٦١/٢)، وصورة بمركز الملك فيصل بالرياض (٧٤٩٠٦).

\* «رشق السّهام في أضلاع من سبّ النبي ﷺ» لابن طولون الحنفي

(ت: ٩٥٣هـ)، ذكره في كتابه في ترجمة نفسه بيده: «الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون» (ص: ٣٧ - مكتبة القدسي / دمشق: ١٣٤٨هـ).

\* «تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام» لابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ)، وهي مطبوعة ضمن مجموع رسائله (١/ ٣١٣ - ٣٧١).

كما عقد القاضي عياضُ فصلًا مهمًّا في كتابه: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (٢/ ٢١٤ وما بعدها)، استوفى الكلام في المسألة، وبيّن أصولها وفصولها؛ حتّى صار عمدة لمن جاء بعده.

ولقد كان من أهمّ الدواعي التي أيقظت همّتي لنشر هذه الرسالة المهمة: ما قام به عبّاد الصليب، وأحفاد القردة والخنازير من الإساءة إلى نبيّنا نبيّ الرحمة ﷺ، بما يستحيي الشرفاء أن يتفوّهوا به، وكشفوا بذلك عن حقدهم الدفين وبغضهم الشديد للإسلام والمسلمين، وبلغوا بذلك أدنى مسخٍ لعقولهم وتلوّثٍ لفطرتهم؛ لأنّ الله تعالى جَبَلَ العقول السليمة والفطر المستقيمة على تعظيم الأنبياء، واحترامهم، ومعرفة قدرهم، وخصائصهم.

هذا؛ وقد ثبت نسبة هذه الرسالة إلى المؤلف، ويدلُّ عليه أمران: أولهما: أنّه قد نسبها إليه الناسخ؛ فقال: «تمّت الرسالة اللطيفة لمولانا أخوين في تاريخ سنة (٩٤٧) في شهر جمادى الآخر في يوم الخميس في وقت الظّهر».

الثاني: قد نسبها إليه من ترجم له؛ فقد أوردها حاجي خليفة في مواضع مختلفة من كتابه «كشف الظنون»، كما في (١/٨٤٣، ٨٧٠)، و(١٠١٩/٢).

وكذا رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (٨/١١٨)، و(٩/٣١)، و(١١/١٣٦)، و(١٢/٢٠٦).

وأما عنوان الرسالة فقد نصَّ عليه المؤلف نفسه حيث قال: «وبعد؛ فهذه رسالة موسومة بـ«السيف المشهور المسلول على الزنديق وساب الرسول ﷺ»، فأغنى عن تسمية غيره.

وكذا ذكر اسمها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٠١٢) إلا أنه قال: «شاتم» بدل «ساب»: «السيف المشهور المسلول على الزنديق وشاتم الرسول»، وتبعه رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (٨/١١٨)، إلا أنه أسقط لفظ: «المسلول» فقال: «السيف المشهور على الزنديق وشاتم الرسول»، وأسقط في موضع آخر (١١/١٣٦) لفظ: «المشهور»، فقال: «السيف المسلول على الزنديق وشاتم الرسول».

وورد اسمها مختصراً بلفظ: «رسالة في أحكام الزنديق»، ذكره في «كشف الظنون» (١/٨٤٣) و«معجم المؤلفين» (٩/٣١) و(١٢/٢٠٦).

وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين:

أولاهما: مصدرها «مكتبة الملك عبد العزيز العامة» بالرياض، محفوظة برقم: (٢/٤٦٩٩)، وتقع في سبع لوحات ضمن مجموع (٧ ق)



(٦٢-٦٨ب)، وعدد الأسطر: (١٥س)، وقد نسخت بيد اسم الناسخ: يحيى بن مصطفى بن محمد القسطنطيني، بتاريخ النسخ: (٩٤٦هـ).

وهي نسخة مصححة كاملة، عليها تعليقات يسيرة، كتب سائر النص بالمداد الأسود، وكتبت رؤوس الفصول وعناوينها بالمداد الأحمر.

وقد اعتبرت هذه النسخة هي الأصل لأسباب؛ منها:

أَنَّها نُسخَت في سنة قريبة من وفاة المصنّف.

ثانيًا: أَنَّهُ ذكر اسم ناسخها، وتاريخ النسخ.

ثالثًا: أَنَّها مصحّحة كاملة.

رابعًا: أَنَّها مقروءة، ويؤكد ذلك وجود تعليقات عليها، ممّا يدلّ على أَنَّهُ قد قرأها بعض أهل العلم.

النسخة الثانية: وهي نسخة مصوّرة من «مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية» بالرياض، محفوظة برقم (١٢٧٩٩)، وتقع في أربع لوحات ضمن مجموع (٤ ق) (٦٢.٥٨).

ترجمة العلامة المؤلف:

هو محيي الدين محمد بن قاسم الرومي الحنفي الشهير بـ«أخوين»، ولم تذكر مصادر ترجمته تاريخ ولادته.

قرأ على بعض علماء الروم، وحصل كثيرًا من العلوم، ثم صار مدرّسًا.

أثنى عليه من ترجم له؛ فقال طاشكبري زاده في «الشقاشق النعمانية» (١١٦) - دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م: «العالم العامل والفاضل الكامل».

وقال رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١١/١٣٦): «فاضلٌ مُشاركٌ في التفسير والفلك وغيرهما».

وأما وفاته؛ فذكر صاحب «الشقاشق النعمانية» (١١٦) أنه مات في أواخر المائة التاسعة. وذكر في «كشف الظنون» وغيره أنه توفي سنة (٩٠٤هـ).

ومن آثاره:

- \* حواشي على «حاشية شرح التّجريد» للشّريف الجرجاني.
- \* رسالة في شرح الرّبع المجيب.
- \* تعلية على تفسير القرآن، ذكره رضا كحالة (١١/١٣٦).
- \* رسالة في أحكام الزّنديق، وهي رسالتنا هذه الموسومة: «السيف المشهور المسلول على الزّنديق وسابّ الرّسول».

ركتب

عبد المجيد جمعة

صباح يوم الاثنين

(٢٧ ذو الحجة ١٤٢٢هـ)

## صور من المخطوط



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الشهير بأخوين روح الله  
 ص ١٥

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الشهير بأخوين روح الله

نؤمن العالم لعامل والفاضل الكامل المولى محي الدين  
 الشهير بأخوين فراودحه الله على بعض علماء الروم و  
 حصل خبراً من العلوم ثم صار مقدساً ببعض المدارس  
 ثم انتقل إلى إحدى المدارس المشتهرة وله حواشي على  
 شرح البخاري ودسالة في الحكام الرندي وهو من ر  
 رسالة في شرح الأربع المجيبات  
 في آخر المائة التاسعة  
 روح الله روحه  
 نقله مستعاق

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا اله الا هو القاهر لا محالة والصلوة على محمد النبي المصطفى  
 لتخصيب افعال الخلق واخوانه وتوسيع قلوبهم بالمعقبات لحدقها وادامه  
 وعلى صلواته الكرام واسمائه العظام ومن تبعهم باحسان الى يوم القيام  
 وبعد هذه المقدمة موصلة الى حصول مقصودنا في شرح ما في كتاب الزنديق على ما  
 ذكر في شرح المفاهيم وشفاه في بيان ما في التفسير المستوفى في سبب الرسول  
 وطريقا شخصيا في احواله بنحو النبي عليه السلام في احواله في شهادته في الاسلام  
 يطلع منها يدعي كونه بالانفاق كغير الاجساد وندت على ما ذكر في الشفاء  
 ونيزه من ان جميع من استنشق من عبدة السلام اوله من اوجاهة او شفاء ما لا يليق  
 نفسه على طريق الدم او كذا او الخي به منقاي بعضه او شفاء به او خلة  
 من حصوله او خلة او شفاء من على طريق الست او الخي به عليه والنص على  
 بسا اوانقضي فهو ما سئل في الحكم على السات مواء وقع هذا فعرفنا ان  
 تلوين وكذا من حيث لا يشعشع من الكلام في شكري في القول ونحوه وكذا من  
 وعالمه او شفاء من غير شفاء من السلام او خلة بعض الاحوال في الشفاء  
 الجاهل في هذه الاكل من ان لا يكون في العترة من لدن العترة في الشفاء  
 الله تعالى عليهم جميعا على ما في كتابه من طريقه بعد الاسلام وان

هذا الكتاب من كتب  
 الزنديق في الشفاء  
 من طريقه في الشفاء  
 من طريقه في الشفاء

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي لا ولي له القادر المبدع المصور على كل شيء  
 وترى قلبه بالعقوبة الخفية قوله على من شاء من الامم والاعمال العظام والبر  
 اتبعوا في يوم القيمة وما فيه من سرور وسيف الشهادة على الذين  
 وما من احد من مسلم الا وله من علم خفي على قسده وستره فصوره على  
 في صورته التي لا ينفك عنها ولا في شئ الا ما هو عليه في السجل  
 في سبب الله سبحانه وتعالى وما به يوم محشر ان الله الذي لا يلهي عنه  
 ولا يغتر به شئ من خلقه لا يسطر على امره فيكون له في كل شئ واجب  
 والست على ما ذكر في الشفاء وغيره وهذا مجموع من سبب الله سبحانه  
 والشفاء او عاروا في السبب لا ينفك عن طريق العلم والكرامات التي  
 تنفع في نفسه وفي ربه وحصله من فضل او حرمته واستهتري  
 على طريق السبب او لا زور او حيلة او تسوية في الشفاء في سبب  
 وتلك من اسرار الله وقدره في هذا العالم كما انهم غيبوا في الكلام  
 وشكروا العباد في ذلك كما انهم وعاد على وجهه في عورة بني ادم البلاء  
 فغيب بعض الامور البشيرة الى شدة وكثرة الامور البشيرة في العلم والشفاء  
 فلهذا في العلم جوارح المرتد من طرفة كفرة بعد الاملاج وان سبقت  
 كفرة وعلموا اظهروا بان قدر ما في المعارف في رتبة رسول وغيره  
 من الامور فان الذين ينفقون في الامور والاساليب في الشفاء  
 والسيف المسلول في العلم والكرامات في السبب في السبب في السبب

«الحمد»

الورقة الأولى من نسخة الفرع «مركز الملك فيصل»



# النص المحقق

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الناصر<sup>(١)</sup> لأوليائه، القاهر لأعدائه، والصلاة على محمد المستخلف لتحسين أفعال<sup>(٢)</sup> الخلق وأقواله، وتزيين قلوبهم<sup>(٣)</sup> بالعقائد الحق<sup>(٤)</sup> وأقواله، وعلى خلفائه الكرام، وأمرائه العظام، ومن تبعهم بإحسان<sup>(٥)</sup> إلى يوم القيام.

وبعد:

فهذه رسالة موسومة بـ «السيف المشهور المسلول على الزنديق وساب الرسول ﷺ»، محتوية على قصة أبيّة، وعدة فصول<sup>(٦)</sup>.



(١) في (ث): «الناجي».

(٢) في (ث): «مستخلف لأفعال...». وسقط لفظ: «محمد وتحسين».

(٣) في (ث): «قلوبه».

(٤) في (ث): «الحقية».

(٥) في (ث): «والذين تبعوه إلى يوم...». وسقط «إحسان».

(٦) في الأصل: «وبعد: فهذه مجلة مرتبة على فصول»، وقد أثبت ما ورد في «ث»؛ لأنه

ورد فيها عنوان الرسالة.

## فصل في التعريفات

الرّنديق<sup>(١)</sup> على ما ذكر في «شرح المقاصد»<sup>(٢)</sup>، و«شفا القاضي عياض»<sup>(٣)</sup>، و«السيف المسلول في سبّ الرّسول ﷺ»<sup>(٤)</sup> وغيرها: «شخص»<sup>(٥)</sup> مع اعترافه بنبوة النبي ﷺ، وإظهاره شعائر الإسلام، يُبطن عقائد هي كفرٌ بالاتّفاق، كحشر الأجساد.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية «لما كثرت الأعاجم في المسلمين تكلموا بلفظ «الرّنديق»، وشاعت في لسان الفقهاء، وتكلم الناس في الرّنديق: هل تقبل توبته؟ قال: والمقصود هنا: أنّ الرّنديق في عرف هؤلاء الفقهاء هو المنافق الذي كان على عهد النبي ﷺ، وهو أن يظهر الإسلام ويبطن غيره، سواء أبطن ديناً من الأديان؛ كدين اليهود والنصارى أو غيرهم، أو كان معظلاً حاحداً للصانع، والمعاد، والأعمال الصالحة.

ومن الأس من يقول «الرّنديق هو الجاحد المعطل»، وهذا يسمّى «الرّنديق» في اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامة ونقطة مقالات الناس، ولكنّ الرّنديق الذي تكلم الفقهاء في حكمه هو الأول، لأنّ مقصودهم هو التّمييز بين الكافر وغير الكافر، والمرتد وغير المرتد، ومن أظهر ذلك أو أسرّه انظر «مجموع الفتاوى» (٤٧١/٧).

(٢) انظر «شرح المقاصد في علم الكلام» للتفتاراني (٢٧٩/٢). دار المعارف النعمانية. باكستان: ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.

(٣) ينظر «الشفا» (٥٥٣/٢).

(٤) «السيف المسلول» (٢٠٧) لابن السبكي.

(٥) ساقط من (ث).



والسَّابُّ على ما ذكره في «الشُّفا»<sup>(١)</sup>، وغيره هو: «أَنْ جميع مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، أو لعنه، أو عابه، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق لَذَمٍّ، أو كَذَبه، أو الحق به نقصاً في نفسه، أو نسبه، [أو]<sup>(٢)</sup> في دينه، أو خضلة من خصاله، أو عرضه<sup>(٣)</sup>، أو شبهه بشيء على طريق السَّبِّ، أو الإزراء عليه، أو التَّصْغِير بشأنه، أو الغصَّ [منه، والعيب له]<sup>(٤)</sup> فهو سَابٌّ [له]<sup>(٥)</sup>، والحكم [فيه]<sup>(٦)</sup> حكم السَّابِّ، [يقتل]<sup>(٧)</sup>، سواء وقع هذا تصریحاً، أو تلويحاً».

وكذا من عَبَثَ له بسخفٍ من الكلام، ومنكَّر من القول، وزور، وكذا من دعا عليه، أو تمنى مضرَّة [له]<sup>(٨)</sup>، أو عبَّره<sup>(٩)</sup> بشيء من البلاء، أو غمضه ببعض الأحوال البشريَّة الجائزة.

وهذا<sup>(١٠)</sup> كلُّه إجماعٌ من العلماء، وأئمة الفتوى من لدن الصَّحابة

(١) «الشُّفا» (٢/٤٧٣).

(٢) ساقطٌ من الأصل.

(٣) كذا في النُّسختين، وفي «الشُّفا»: «عرض به».

(٤) زيادةٌ من «الشُّفا».

(٥) ساقطٌ من (ث).

(٦) زيادةٌ من «الشُّفا».

(٧) ساقطٌ من النُّسختين، واستدركته من «الشُّفا».

(٨) زيادةٌ من «الشُّفا».

(٩) في الأصل: «عبَّره»، وفي (ث): «عبَّره»، والتَّصْوِيب من «الشُّفا».

(١٠) في (ث): وكذا.

-رضوان الله تعالى عليهم أجمعين إلى هلمَّ جرًّا.

والمرتدُّ: مَنْ طرأ كفره بعد الإسلام. وإن سبق كفره وعُلِمَ وأظهر  
الإيمان فهو المنافق المتعارف في زمن الرّسول وغيره.



## فصل

## في أحكامهم

فالرنديق يقتل بالاتفاق<sup>(١)</sup>، وأما السَّابُّ فقال في «الشَّفا»، و«السَّيف المسلول»<sup>(٢)</sup>. «أجمع عوام»<sup>(٣)</sup> أهل العلم، ومالك بن أنس، وأبو بكر الصديق رضي الله عنه، وأبو حنيفة، وأصحابه على أنه يُقتل<sup>(٤)</sup>.

(١) لم يختلف أهل العلم في وجوب قتل الرنديق، وإنما اختلفوا في استثنائه، كما يشير إليه المصنف، وانظر «الاستدكار» (٣٥٧/٢)، «المصارم المسلول» (٢٦٠/١).  
(٢) لعبرة لاس المندر، قد نقب عنه القاضي عياض، وس لشبكي يطر «الإقاع» (٥٨٤، ٢)، و«لإشراف» (١٦/٣)، و«لشف» (٤٧٤، ٢)، و«السيف المسلول على من سب الرسول» (١١٩).

(٣) أي أكثر أهل العلم من عوم الكرم، تعميماً، إذ، كثر انظر «لسان العرب» مادة (عوم).

(٤) وكذا اتفقوا على أنه يكفر إن كان مسلماً يطر «المصارم المسلول» (٣، ٤)، والأدلة على قتل شاتم الرسول ﷺ، وكفره، كثيرة جداً، من الكتب، ولشنة، وإجماع الصحابة، والقياس، منها:

قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ يَحْمِلُونَ تِلْكَ الْثِقَلَةَ وَالْآخِرَةَ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينًا﴾ [الأحزاب ٥٧]، فقول أذاه بأذاه، فمن أذاه فقد أذى الله تعالى، ومن أذى الله فهو كافر حلال الدم. «المصارم المسلول» (٤٠).

- وقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ يَحْمِلُونَ تِلْكَ الْثِقَلَةَ وَالْآخِرَةَ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينًا﴾ إلى قوله ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بِالْحَقِّ وَاللَّهُ فَاحِشٌ﴾ [التوبة ٦٣، ٦١]، وهذا يدل على أن إيذاء رسول الله ﷺ محادثة لله ولرسوله؛ وإذا كان هذا للأذى الذي هو لقليل لشراً، وحقق المكروه، فالأولى منه، والأحرى ما هو أشد، وأنكى، كالتسوم الشيعة، والأفلام، لفصيعة -



ولا يلتفت إلى خلاف بعض الظاهرية في تكفير المستخف<sup>(١)</sup> به<sup>(٢)</sup>.  
وسأل هارون الرشيد مالك بن أنس عن رجل، شتم [النبي] ﷺ<sup>(٣)</sup>،  
وذكر له أن فقهاء العراق أفتوه بجلده؛ فغضب مالك فقال: «ما بقاء  
الامة بعد شتم نبيها؟! من شتم الأنبياء قُتل، ومن شتم أصحابه جُلِد»<sup>(٤)</sup>.  
قال القاضي أبو الفضل: «لا أدري من هؤلاء الفقهاء [المنتسبين]<sup>(٥)</sup>  
بالعراق، الذين أفتوه بما ذكره. وقد ذكرنا مذهب العراقيين، أنه يُقتل،  
ولعلهم من لم يشتهر بعلم، أو ممن لم يوثق بفتواه، أو يميل به  
هواه»<sup>(٦)</sup>.

وأما المرتد فعندنا: إن كان رجلاً يُقتل، وإن كان امرأة فتُحبس، فعند  
البعض: تُخوف، وتُهدد في الحبس. وعند البعض: لا تخوف. وقال

- وأما من الشنة، فمنها ما رواه علي بن عبيد الله: «أن يهودية كدت تشتم النبي ﷺ وتقع  
فيه، فخففها رجل حتى ماتت، فأبطل رسول الله ﷺ دمه»، أخرجه أبو داود  
(٤٣٦٢)، وجوّد إسناده

(١) في (ث): «المستحق».

(٢) انظر «المحلى» (٤٣٦/١٢)، وكذا «الشفا» (٤٧٦/٢)، و«السيف المسلول»  
(١٢١).

(٣) ساقط من (ث).

(٤) انظر «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (٤٩٢/٢).

(٥) ساقط من (ث).

(٦) انظر المصدر السابق (٤٩٣/٢)، والمقصود بأبي الفصل هو القاضي عياض

بعضهم: تُقتل مطلقاً سواء كان رجلاً، أو امرأة<sup>(١)</sup>.



(١) والقول الأخير - أعني أنها تُقتل - هو الصحيح قطعاً، وبه قال جمهور أهل العلم، لعموم قوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَأَقْتُلُوهُ» رواه البخاري (٦٩٢٢)، و«مَنْ» من العاظ العموم؛ ويشمل الرجال والنساء. وقد تقدّم الدليل على قتل السّنة اليهودية، وإذا قتلت الذمّية للسّنة فقتل المسلمة أولى، وقد جاء في ذلك تصريح من بعض الصحابة، وفي بعضها تصريح بقتل السّنة الذمّية. انظر «المسوط» (١٠٨/١٠)، «البيان والتّحصيل» (٣٩٣/١٦)، «لذخيرة» (٤٠/١٢)، «الأم» (١٨٠/٦)، «المفني» (٤/٩)، «الصّارم المسلول» (٢٥٣)، «فتح الباري» (٢٦٨/١٢).

## فصل

### في قبول توبتهم

أما الزنديق فقال في «الشفا»<sup>(١)</sup>: «والزنديق إذا تاب بعد القدرة عليه، فعند مالك، والليث، وإسحق، وأحمد: لا تقبل توبته. وعند الشافعي: تقبل»<sup>(٢)</sup>. وقد اختلف فيه عن أبي حنيفة، وأبي يوسف - رحمهما الله - . والمفهوم من «فتاوي البرزاري» في كتاب ألفاظ الكفر<sup>(٣)</sup> أنه لا يقبل توبته؛ سواء كان بعد الأخذ، أو قبل الأخذ.

وكذا مفهوم من إطلاق «شرح المواقف»<sup>(٤)</sup> حيث قال: «ولا يقبل توبة الزنديق على المذهب الأصح».

وقال في «الملقطات»<sup>(٥)</sup>: «وأما الزنديق المعروف والداعي إلى

(١) «الشفا» (٢/ ٥٥٠).

(٢) هذه العبارة كلها ساقطة من النسختين، واستدركتها من «الشفا»

(٣) انظر «الفتاوى البرزارية» (٦/ ٣٢١ بهامش الفتاوى الهندية، دار الصادر، بيروت)

(٤) نظر «الموقف» للإيجي (٣/ ٥٩٩- تحقيق د. عبد الرحمن عميرة - دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٩٧م).

(٥) لعلة كتب «الملقطات في المسائل الواقعات» لشيخ الإمام حسام النظر أبي المعالي مسعود بن شجاع بن محمد الأموي الحنفي المتوفى سنة (٥٩٩هـ). قال في «كشف الظنون» (٢/ ١٨١٥). «قال: هو مختصر جامع لمسائل متفرقة في الكتب، تمس الحاجة إلى الوقوف عليها، والرجوع إليها، لكثرة وجودها، وسرعة وقوعها».

لإلحاد فيقتل، وإن تاب<sup>(١)</sup>».

وفي «فتاوى قاضي خان»<sup>(٢)</sup>: «يقبل توبته قبل الأخذ، وبعده لا يقبل».

قل البرزاي في كتاب الجنائيات<sup>(٣)</sup>: «والخَنَاق»<sup>(٤)</sup>، والسَّاحِر يقتلان، إذا أَخَذَا؛ فَإِنْ تَابَا قبل الأخذ<sup>(٥)</sup> قُبِلَت التَّوْبَةُ، وبعد الأخذ لا، فيقتلان. وكذا الزَّندِيق المعروف، والدَّاعِي إلى الإلحاد: لا تُقْبَل توبته، كذا أفتى الإمام عزُّ الدِّين الكنديُّ، وقَبِلَ إبراهيم بن محمد فتواه وقتلهم، هذه عبارته.

والظاهر أَنَّ قوله: «وكذا الزَّندِيق» معطوفٌ على «السَّاحِر»<sup>(٦)</sup>، والخَنَاق». أي: ويقتل الزَّندِيق؛ من غير نظرٍ إلى قوله: «قبل الأخذ، أو بعد الأخذ»، ولهذا قال: «حتَّى لا يقبل توبته» ليوافق ما ذكره ههنا، لما فهم ممَّا ذكر في الفاظ الكفر، ويشعر ما ذكره في «الملقطات».

(١) في (ث): «فيقبل إن تاب»، وهو تصحيفٌ فاحشٌ.

(٢) انظر «فتاوى قاضي خان» (٣/٥٨٨).

(٣) انظر «الفتاوى البرزائية» (٦/٣٨٣).

(٤) من خنق، والخيق بكسر الون مصدر قولك خنقه يخنقه خنقًا وخنقًا؛ فهو مخنوقٌ وخنِيقٌ، وكذلك خنقه، ومنه لحناق: بعثٌ لمن يكون ذلك شأنه، وفعله بالنَّاس. انظر «لسان العرب» مادة: (خنق).

(٥) في «الفتاوى البرزائية»: «الظَّفر».

(٦) ساقطٌ من الأصل.



والمذكور في «الشفا»<sup>(١)</sup> أنَّ الرواية عدم قبول التوبة عند الحنايلة<sup>(٢)</sup>،  
والرواية المشهورة عدم القبول عند المالكية<sup>(٣)</sup>، وجواز القبول [وعدم  
القبول زيادة]<sup>(٤)</sup> عند الشافعية<sup>(٥)</sup>.

وميل صاحب «السيف المسلول»<sup>(٦)</sup> إلى القبول<sup>(٧)</sup> الأدلة<sup>(٨)</sup> القائمة  
عنده، وأكثرها مدفوعة<sup>(٩)</sup> بأدنى تأمل، وبعضها بدقيق النظر، فليُنظر  
إليه<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر «الشفا» (٢/٥٥٠).

(٢) هي رواية عن الإمام أحمد، بصرها كثير من أصحابه، وفي رواية أخرى: أنَّه تقل  
توبته، وهي اختيار أبي بكر الخلال، وظاهر كلام الحزفي انظر «المغني» (٩/٦)،  
«المصارم المسلول» (٣٠٠)، «الإنصاف» (١٠/٣٣٣).

(٣) انظر «الاستدكار» (٢/٣٥٧)، «البيان والتحصيل» (١٦/٤٠٩).

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) انظر «الحاوي الكبير» (١٣/١٥٧)، «المجموع» (١٩/٢٣٢)، «روضة الطالين»  
(١٠/٧٦).

(٦) انظر «السيف المسلول» (٢٠٧ وما بعدها).

(٧) في (ث): «القبول».

(٨) كذا في النسختين، ولعلَّ الصواب: «للأدلة».

(٩) في الأصل: «مدفوع».

(١٠) ما مال إليه المصنف هو الصحيح، وهو أنَّ الزديق لا يُقبل توبته إلا أن يتوب قبل  
العلم به، والقدرة عليه، وإليه ذهب جمهور العلماء. قال شيخ الإسلام ابن تيمية  
كما في «مجموع الفتاوى» (٣٥/١١٠). «وأفتى الأكثرون بأنه يقتل وإن أظهر  
التوبة، فإن كان صادقاً في توبته نفعه ذلك عند الله، وقُتل في الدنيا،

وَأَمَّا السَّابُّ فَاَلْمَذْكُورُ فِي «الْفَتَاوَى الْبِرَّازِيَّةِ»<sup>(١)</sup>: «أَنْ مَنْ<sup>(٢)</sup> سَبَّ النَّبِيَّ، أَوْ وَاحِدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَإِنَّهُ يَقْتُلُ حَدًّا، وَلَا تُوبَةَ لَهُ أَصْلًا، سِوَاءَ كُنَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَالشَّهَادَةِ، أَوْ جَاءَ تَائِبًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ. لِأَنَّهُ حَدٌّ وَجِبَ، فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ، [وَلَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ خِلَافٌ لِأَحَدٍ؛ فَإِنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ<sup>(٣)</sup> الْعَبْدِ، فَلَا تَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ]<sup>(٤)</sup>. كَسَائِرِ حَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ، وَكَحَدِّ الْقَذْفِ، لَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَمَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

هذه عبارته<sup>(٥)</sup>. وبه يفتي<sup>(٦)</sup> علماء الرُّومِ إلى يومنا هذا. وقَبِلَ فتواهم آل عثمان زاد الله نفاذَ حكمهم إلى يومِ الحشر<sup>(٧)</sup> والميزان.

وهذا مبنيٌّ على أَنَّ عِلَّةَ الْقَتْلِ إِذَاءُ النَّبِيِّ، وَإِذَاءُ أُمَّتِهِ بِسَبِّهِ. وَهُوَ حَقٌّ

وَكَانَ الْحَدُّ تَطْهِيرًا لَهُ. كَمَا لَوْ نَابَ الرَّابِي وَالسَّارِقُ وَنَحْوُهُمَا بَعْدَ أَنْ يَرْفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِمْ. فَبَنَاهُمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ كَانَ قَتْلُهُمْ كَفَّارَةً لَهُمْ. وَمَنْ كَانَ كَاذِبًا فِي التَّوْبَةِ كَانَ قَتْلُهُ عَقْرًا لَهُ. وَاطَّرَ «لِصَّارِمِ الْمَسْلُولِ» (٣٤٩).

(١) فِي (ث) «فَتَاوَى الْبِرَّازِيَّةِ». نَظَرَ «الْفَتَاوَى الْبِرَّازِيَّةِ» (٣٢١/٦)

(٢) سَاقَطَ مِنْ (ث).

(٣) سَاقَطَ مِنْ (ث).

(٤) هَذِهِ الْعِبَارَةُ كُلُّهَا غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي «الْفَتَاوَى الْبِرَّازِيَّةِ»

(٥) فِي (ث): «عِبَارَةٌ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «وَعَلَى هَذَا أَفْتَى».

(٧) سَاقَطَ مِنْ (ث).

الآدمي-، وحفظ النظام، والرَّدة. كما هو مذهب أبي حنيفة، وأصحابه؛ وهذا حقُّ الله. والثَّوبة إنَّما تَذَرُ خالصةً حقَّ الله تعالى، وحقُّ العبد إنَّما يُذَرُّ بالرَّضا في الحياة، ولهذا عفا النَّبيُّ كثيراً في ابتداء الإسلام بمقتضى الحكم والمصالح، ولم يوجد بعده دليل الرِّضا يقيناً، ولهذا يُقتل [بعده عليه السلام] <sup>(١)</sup>.

وما ذكر في «السيف المسلول» من الأدلَّة العفو <sup>(٢)</sup> بعده فمدفوعٌ بالتأمل. فلا يناسب ذكره في الرَّسالة؛ لأنَّ المقصود نقل المذاهب والأقوال على وجه الاختصار <sup>(٣)</sup>، والإجمال.

والرواية المشهورة عن الحنابلة، والمالكية عدم قبول التَّوبة، وكذا عند صاحب «الشفا» من أصحاب المالكية. وعند الشَّافعية القبول وعدم القبول جائزان.

وميل صاحب «السيف المسلول» في سبِّ الرِّسول من أصحاب الشَّافعي إلى القبول.

وعلم أنَّ العلماء ذكروا في هذه المسألة: أنَّه لا بدَّ من نظر الحاكم إلى حال المتكلِّم بهذه الكلمات الموحشة، وكثرة السَّماع [منه] <sup>(٤)</sup>، وصورة

(١) ساقطة من (ث).

(٢) في (ث): «الفور»، وهو تحريف.

(٣) في الأصل: «الاختصاص».

(٤) ساقطة من (ث).

حاله من التهمة في الدين، والنَّبذ بالسَّفَه، والدَّعوة إلى الإلحاد،  
والسُّهو، وزلَق اللِّسان، فيحكم بما يناسبه.

وأما المرتدُّ الذي لا يكون معه سبٌّ ولا زندقَةٌ، فمذهب جمهور أهل  
العلم وهو الأظهر، والرَّواية المشهورة عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup>: «أنَّه يقبل<sup>(٢)</sup>  
توبته، بل يُستتاب<sup>(٣)</sup> مدَّة<sup>(٤)</sup>».

واختلف في هذه المدَّة العلماء، كما بيَّن في موضعه<sup>(٥)</sup>.

وذهب طاووسٌ، وعُبيد بن عمير، والحسن في إحدى الروايتين  
عنه - إلى أنَّه لا يقبل توبته<sup>(٦)</sup>.

وذهب عبد العزيز بن أبي سلمة، وحكاه الضحاوي عن أبي يوسف<sup>(٧)</sup>

(١) انظر «الاستدكار» (١٥٧/٧)، «المبسوط» (٩٨، ١٠)، «التوادر والزبادات»  
(٣٤٨/٣)، «الأم» (٢٥٧/١)، «المجموع» (٢٢٦/١٩)، «المعني» (٤/٩)

(٢) في (ث): «يقتل».

(٣) في (ث): «سينا».

(٤) ما رجحه المصنَّف هو الصحيح، لما صحَّ عن عمر، وعثمان، وعليٍّ، وابن  
مسعود، وأبي موسى، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، أنهم أمروا باستتابة المرتدِّ في  
قضايا متفرقة. وأما قوله رضي الله عنه: «مَنْ بَدَل دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ»، فهو محمولٌ على لمقيم على  
لتدليل الثابت عليه كما فسر الإمام أحمد، فإذا تاب لم يكن مدلاً. انظر  
«الصَّارم المسلول» (٣٠٨/١).

(٥) في (ث): «المطوَّلات».

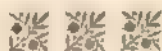
(٦) انظر «المعني» (٤/٩).

(٧) انظر «مختصر اختلاف العلماء» (٥٠١/٣).



وهو قول أهل الظاهر<sup>(١)</sup> إلى أنه ينفعه توبته عند الله تعالى، ولكن لا يُدرا القتل عنه.

وحكي عن عطاء: إن كان مئمن وُلِدَ في الإسلام، لم يُقبل توبته<sup>(٢)</sup>؛ فافهم<sup>(٣)</sup>.



(١) انظر «المحلى» (١٠٨/١٢).

(٢) حكاه ابن عبد البر عن الليث بن سعد وضافه معه انظر «الاستذكار» (١٥٥/٧).



(٣) زيادة من (ث).


## فصل

في سب آل بيته،

وأزواجه، وأصحابه 

قال في «الشفأ»<sup>(١)</sup>: «وقد اختلف العلماء؛ فمشهور مذهب العلماء<sup>(٢)</sup> الأدب الموجع. قال: مَنْ شتم أحدًا من أصحابه الأربعة، أو معاوية، أو عمرو بن العاص؛ فإن قال: كانوا على ضلال وكُفْر؛ قُتِل، وإن شتمهم بغير ذلك من مشاتمة الناس؛ نُكِل نكالا شديداً.

وروي عن مالك: مَنْ سبَّ أبا بكرٍ  جُلِد، ومن سبَّ عائشة  قُتِل.

ومن سبَّ غير عائشة من أزواج النبي ؛ ففيه قولان: أحدها: أنه يقتل.

والثاني: يجلد حدَّ المفترى. وبالأوَّل أقول.



(١) قارن به «الشفأ» (٢/٣١١، ٣٠٨)؛ فإنَّ المصنّف نقله بالمعنى وباختصارٍ شديد.

(٢) في «الشفأ»: «مالك».

## فصل

قال في «الشفأ»<sup>(١)</sup>: «وحكم من سب سائر<sup>(٢)</sup> الأنبياء، والملائكة، ممن نصر الله عليه في كتابه، أو حقننا علمه بالخبر المتواتر، أو المشهور، أو المتفق عليه بالإجماع القاطع - حكم نبينا ﷺ؛ كذا قال البزازي<sup>(٣)</sup> في الأنبياء دون الملائكة.

وقال في «الشفأ»<sup>(٤)</sup>: «وأما من لم يثبت الأخبار بعينه، ولا وقع الإجماع، كهاروت وماروت، والخضر، ولقمان؛ فالحكم أن يُزجر من تنقصهم، ويؤدب بقدر حال المقول فيهم، لاسيما من عرفت<sup>(٥)</sup> صدقيته.

وأما إنكار نبوتهم، أو الأحد من الملائكة؛ فإن كان المتكلم من أهل العلم فلا حرج، وإن كان من عوام الناس يُزجر».



(١) قارن به «الشفأ» (٢/٦٤١).

(٢) ساقطة من (ث).

(٣) وقد تقدمت عبارته.

(٤) انظر «الشفأ» (٢/٦٤٤).

(٥) في (ث): «عرف».

## فصل

واعلم أنَّ من استخفَّ بالقرآن، أو بالمصحف، أو بشيءٍ منه، أو سَهما، أو جحدَه، أو حرفًا منه، أو آيةً، أو كَذَّبَ به، أو شيءٍ منه، أو كَذَّبَ بشيءٍ ممَّا صرَّحَ به من حكمٍ، أو خبرٍ، أو أثبت ما نفاه، أو نفى ما أثبتَه على علمٍ منه بذلك، أو شكَّ في شيءٍ من ذلك - فهو كافرٌ عند أهل العلم بالإجماع<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع المسلمون على أنَّ القرآن المنقول في جميع أقطار الأرض، المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين، ممَّا جمعه الدفتان، من أوَّل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخر: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ - أنَّه كلام الله تعالى، ووحْيُه المنزل على محمدٍ ﷺ، وأنَّ جميع ما فيه حقٌّ.

وأنَّ من نقص منه حرفًا، أو بدَّله [بحرفٍ آخر]<sup>(٢)</sup>، أو زاد فيه حرفًا ممَّا لم يشتمل عليه المصحف الَّذي وقع عليه الإجماع، وأجمع على أنَّه ليس من القرآن عامدًا<sup>(٣)</sup> لكلِّ هذا - أنَّه كافرٌ.

وقد اتَّفَق فقهاء بغداد على استتابة ابن شُبُوذ المقرئ<sup>(٤)</sup> بقراءته، أو

(١) انظر «الشفا» (٢/٦٤٦).

(٢) ساقطة من (ث).

(٣) في (ث): «عابدًا»، وهو تحريف.

(٤) هو أبو الحسن، محمد بن أحمد بن أيوب بن الصَّلْت بن شُبُوذ، -



إقراءه<sup>(١)</sup> بشواذ من الحروف، ممّا ليس في المصحف.

وأمر بالأوّل<sup>(٢)</sup> فيمن قال لصبي: «لعن الله معلّمك، وما علّمك»، وقال: «أردت سوء الأدب، ولم أرد القرآن»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك من جحد التّوراة، والإنجيل، وكُتِبَ الله المنزلة، أو كَفَر بها، أو لعنها، أو سبّها، أو استخفّ بها - فهو كافر. كذا في «الشّفا»<sup>(٤)</sup>.



- شيخ المقرئين، قال الحافظ الذهبي: «اعتمده أبو عمرو الداني والكنار وثوقاً بقله وإيمانه، لكأن له رأي في القراءة بالشواذ التي تحالف رسم الإمام، فنقموا عليه لذلك وبالعوا وعزروه، والمسألة محتلف فيها في الجملة، وما عارضوه أصلاً فيما قرأه ليعقوب ولا لأبي جعفر، بل فيما خرج عن المصحف العثماني وقد ذكرت ذلك مطوّلاً في «طبقات لقراء» مات في صفر سنة (٣٢٨هـ) انظر «السّير» (١١/ ٤٨٣).

(١) في (ث): «وإقراء به».

(٢) كذا في النّسختين. وفي «الشّفا»: «وأفتى أبو محمّد ابن أبي زيد بالأدب فيمن قال لصبي: لعن الله معلّمك وما علّمك...».

(٣) انظر «الشّفا» (٢/ ٦٤٩، ٦٥٠).

(٤) انظر «الشّفا» (٢/ ٦٤٧).

## فصل

قال في «الشفا»<sup>(١)</sup>: «ولو كان القاتل غير قاصدٍ للسَّبِّ، ولا معتقداً [له]<sup>(٢)</sup>، فإن ظهر بدليل حاله أنه لم يتعمد ذمّه، وبالجهالة قال ما قال<sup>(٣)</sup>، أو لضجّر، [أو لُسْكِرٍ]<sup>(٤)</sup>»، أو لعدم ضبط لسانه<sup>(٥)</sup>، وتهوُّرٍ في كلامه؛ فحكمه القتل، فلا يعذر<sup>(٦)</sup> بالجهل، ودعوى زَلَل<sup>(٧)</sup> اللِّسان. ولم أر رواية [أخرى]<sup>(٨)</sup> من الحنفية [إلا في السَّكران حسبت. قال في البزازی: «إذا»<sup>(٩)</sup> شتمه ~~بشيء~~ السَّكران لا يُعفى، ويُقتل حدًّا]<sup>(١٠)</sup>، ولا يقدّم إلى القتل بمذهب المالكية<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر «الشفا» (٢/٥٠٨، ٥٠٩).

(٢) زيادة من «الشفا».

(٣) كذا في النسختين، وفي «الشفا» «إما لجهالة حملته على ما قاله».

(٤) في الأصل: «لشكر» بالشَّين، وهو تصحيف.

(٥) ساقطة من (ث).

(٦) في (ث): «ضبط لسانه».

(٧) في الأصل: «فلا معذر».

(٨) في (ث): «ذلك»، وهو تحريف.

(٩) ساقطة من الأصل.

(١٠) زيادة من «الفتاوى البزازیة».

(١١) هذه العبارة كلها ساقطة من الأصل.

(١٢) انظر «الفتاوى البزازیة» (٦/٣٢٢).

ولو كان القائل يأتي بكلامٍ يحتمل النَّبِيَّ ﷺ؛ وغيره، [أو يأتي بكلامٍ يتردّد في<sup>(١)</sup> المراد به من سلامته من المكروه<sup>(٢)</sup>] <sup>(٣)</sup>، ففي القتل والدرء اختلافٌ؛ [فلا بدّ من إمعان النظر في حال القائل، بل هو مشهورٌ بالتهمة في الدّين، والدّعوة إلى الإلحاد، أو زلق اللّسان، أو غير ذلك، فيعمل به] <sup>(٤)</sup>، كذا في «الشّفا» <sup>(٥)</sup>.

ولو كان القائل لا يقصد نقصاً، ولا يذكر عيباً، ولا سبّاً، ولكن ذكر على طريق ضرب المثل، والحجّة [لنفسه] <sup>(٦)</sup>، أو على طريق التّشبيه <sup>(٧)</sup>، كقول القائل: «إن قيل <sup>(٨)</sup> في [السّوء] <sup>(٩)</sup>؛ فقد قيل في النَّبِيِّ ﷺ، أو صبرت كما صبر أيّوب ﷺ»، وقد وقع في الشعراء كلماتٌ قبيحةٌ في المشتبهات، والاستعارات من هذا القيل؛ فالحكم التأديب، وقوّة تعزيزه بحسب شناعة مقاله.

(١) في (ث): «يرد به»، والتّصويب من «الشّفا».

(٢) في (ث): «في المكروه»، والتّصويب من «الشّفا».

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) قارن به «الشّفا» (٥١٥/٢).

(٦) ساقطة من (ث).

(٧) كذا في التّسختين، وفي «الشّفا»: «التّشبه به».

(٨) في (ث): «قل» -الباء الموحّدة التّحتيّة-، وكذا في الذي بعده، وهو تصحيّف

(٩) ساقطة من (ث).

ولو كان القائل حاكياً عن غيره؛ فإن أخبر به على وجه الشَّهادة<sup>(١)</sup>،  
ولتعريف بقائله، والإنكار والتَّنْفِير [منه]<sup>(٢)</sup>؛ فهذا واجبٌ.

وإن كان [القائل]<sup>(٣)</sup> مَثْنٌ تصدَّى لأنْ يُؤخذ منه العلم، أو رواية  
الحديث، أو يقطع بحكمه<sup>(٤)</sup>، أو شهادته، أو فتياه في الحقوق؛ وجب  
على سامعه الإشادة<sup>(٥)</sup> بما يسمع منه، والتَّنْفِير للنَّاس عنه، ووجب على  
من بلغه ذلك من أئمة المسلمين إنكاره، وبيان كفره، وفساد قوله؛  
وكذلك مَثْنٌ يعظ العامة، أو يؤدِّب الصُّبيان.

وأما الحكاية بغير هذين المقصدين؛ فلا وجه له، فليس التَّفَكُّه بعرض  
لنبي ﷺ لأحدٍ لغير غرضٍ شرعيٍّ.



(١) في (ث): «المشبهات».

(٢) زيادةٌ من «الشفا».

(٣) ساقطةٌ من (ث).

(٤) في الأصل: «الحكمة».

(٥) في حاشية الأصل: «أي الإظهار».

## فصل

### في حكم زندقة الذمّي [وسبّه] <sup>(١)</sup>

قال في «الشفا» <sup>(٢)</sup>: «اختلف العلماء في الذمّي تزندق، قال مالك، وبعض العلماء: لا يُقتل؛ لأنّه خرج من كفرٍ إلى كفرٍ <sup>(٣)</sup>. وقال بعض العلماء: يُقتل؛ لأنّه دين، لا يقرّ <sup>(٤)</sup> عليه أحد، ولا يؤخذ منه جزية». وفي حكم سبّ الذمّي، قال أبو حنيفة، وأتبعه - رحمهم الله تعالى - : لا يقتل، ولكن يؤدّب ويعزّر.

وقال في «الشفا» <sup>(٥)</sup>: «وعامة [العلماء] <sup>(٦)</sup> قالوا بقتله» <sup>(٧)</sup>، وإذا أسلم

(١) ساقطة من (ث).

(٢) انظر «الشفا» (٢/٦٢٨).

(٣) في (ث): «كفره إلى كفره»

(٤) في (ث) «لا يضر»

(٥) انظر «الشفا» (٢/٥٦٥).

(٦) ساقطة من (ث).

(٧) وهو الصحيح المقطوع به، والأدلة على انتفاص عهده بسبّ الله، أو رسوله،

ووجوب قتله كثيرة جدًا، من الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة

كما الكتاب، ومن ذلك قوله تعالى ﴿كَفِيف نَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ

رَسُولِهِ، إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. إلى قوله. ﴿وَإِنْ لَّكَوْنَا بِمَنْهُمْ مِنْ

نَفَرٍ عَاهِدُهُمْ وَطَعَمُوا فِي دِيَارِكُمْ فَقِيلُوا: أَيْمَنَ الْكَافِرُ بِهِمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَنَهُمُ

بِسُتُورٍ﴾ [التوبة ١٢]، فأوجب تعالى قتالهم بمجرد نكث الأيمان،



فعد القائلين يقتله اختلاف في سقوط قتله بالإسلام.



والقصر في الدبر، والمجاهرة بالشتم، والوقعة في رث سحانه، ونبينا ﷺ؛  
ولدمي إذا سب الله تعالى أو سب الرسول أو عاب لإسلام علية. وقد بحث يمينه  
وطعن في ديسا

وأما السنة، فقد تقدم حديث عليّ ﷺ في قصة قتل الرجل لليهودية التي كانت  
تشم النبي ﷺ وهو صر في جوار قتلها لأهل شتم النبي ﷺ، ودليل على قتل  
الرجل الذمي والمرأة الذمية.

وما رواه ابن عباس أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فيهاها فلا  
تتبي، ويرحرها فلا تزحر قال فلما كانت دات لبيدة، جعلت تقع في النبي ﷺ،  
وشتمه، فأخذ المغول فوصعه في بطنها، وكأ عليها فقتلها. فوقع بين رجلها  
طفل، فلطخت ما هالك بالدم، فلما أصبح ذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فجمع الناس  
فقال «أشيد الله رجلاً فعمل ما فعل لي عليه حق إلا قام». فقام الأعمى ينحظى  
لناس وهو يترلرل حتى قعد بين يدي النبي ﷺ، فقال يا رسول الله، أن صاحبا،  
كانت تشتمك وتقع فيك، فأنهاها فلا تتبي، وأرحرها فلا تزحر، ولي منها ابنان  
مثل اللؤلؤين، وكانت بي ريفة، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك،  
فأحدثت المغول موضعه في بطنها، وانكأ عليها حتى قتلها، فقال لشيء ﷺ: «ألا  
اشهدوا أن دمها هدر» أخرجه أبو داود (٤٣٦١)، والنسائي (٤٠٧٠)، وصححه  
الشيخ الألباني في «الإرواء» (٩١/٥) على شرط مسلم وهذا الحديث مما استدلل  
به الإمام أحمد على قتل الذمي الساب.

وأما إجماع الصحابة؛ فلأن ذلك نقل عنهم في قصايا متعددة، يتشر مثلها  
ويستفيض ولم ينكرها أحد منهم، فصارت إجماعاً. انظر «الضارم المسلول» (١/  
١٠ وما بعدها).

## فصل

في سب الله تعالى<sup>(١)</sup> [جلّت عظمته]<sup>(٢)</sup>

قال حافظ الدين البرّازي: «من سبّ الله تعالى ثم تاب، يزول القتل بالتوبة؛ لأنّه منزّه عن المعاييب، بخلاف النّبّي ﷺ؛ فإنّه [جنس]<sup>(٣)</sup>، يلحقهم المعرّة إلّا من أكرمه الله تعالى»<sup>(٤)</sup>.

قال في «الشّفا»<sup>(٥)</sup>: «قال بعض العلماء: لا يقتل المسلم بالسّبّ حتّى يستتاب، وكذلك اليهودي والنّصراني؛ فإن تابوا قبل قتلهم، وإن لم يتوبوا يقتل [منهم]<sup>(٦)</sup>؛ وذلك كلّه بسبب كالردّة»<sup>(٧)</sup>.

واختلف في مسألة هارون بن حبيب<sup>(٨)</sup>، قال في مرضه: «لقيت في

(١) الخلاف في المسألة في استتابته، قال القاضي عياض والدي نقل منه المصنّف - «لا خلاف أنّ سبّ الله تعالى من المسلمين كافراً حلال الدّم، واختلف في استتابته». «الشّفا» (٥١٥/٢).

(٢) زيادة من (ث).

(٣) ساقط من (ث).

(٤) انظر «الفتاوى البرّازية» (٦/٣٢١، ٣٢٢).

(٥) انظر «الشّفا» (٥٨٣/٢).

(٦) زيادة من (ث)، وفي «الشّفا»: «قتلوا».

(٧) في الأصل: «وذلك السّبّ ردّة»، وفي (ث): «وذلك سبب ردّة» وأثبت ما ورد في «الشّفا».

(٨) في (ث)، «هاروت»، وهو تحريف؛ وهارون هو أحد العد المحدث الفقيه، -

مرضي هذا ما لو قتلت<sup>(١)</sup> أبا بكر وعمر عليهما السلام استوجب هذا<sup>(٢)</sup>.

وأفتى بعضهم بقتله<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ مضمَّن<sup>(٤)</sup> قوله تجوير<sup>(٥)</sup> الله تعالى، وتظلم منه، والتعريض فيه كاللتصريح.

وأفتى بعضهم بطرح القتل<sup>(٦)</sup>، ورأى الثَّقِيل في الجبر، والشَّد في الأدب<sup>(٧)</sup>.

وقال بعض العلماء: «من شتم الله تعالى من اليهود، والنصارى بغير لوجه الذي به كفر؛ قُتِل ولم يُستتب<sup>(٨)</sup>، فلم يكن نقض عهد».

قال في «الشُّفا»<sup>(٩)</sup>: «وأمَّا من أضاف إلى الله تعالى ما لا يليق به،

كما أشار بذلك القاضي عياض في «الشُّفا»، وقال: «وكان ضيق الصدر، كثير التَّرم. وكان قد شهد عليه بشهادتين، منها ما ذكر».

(١) في الأصل: «قلت» بالياء الموحدة التحتية، وهو تصحيف

(٢) انظر «الشُّفا» (٥٨٤/٢).

(٣) نقله في «الشُّفا» (٥٨٤/٢) عن إبراهيم بن حسين بن خالد

(٤) في الأصل: «مضمرة».

(٥) بالراء المهملة، أي نسبة الله تعالى إلى الخور وفي الأصل «تجويز» - بالزَّاي -،

وفي (ث) «تحرير»، وهما تصحيهان، والتصويب من «الشُّفا»

(٦) نقله في «الشُّفا» عن أخيه عبد الملث بن حبيب، وإبراهيم بن حسين بن عاصم،

وسعيد بن سليمان القاضي.

(٧) الذي رأى هذا الرأي هو سليمان القاضي، وليس كل هؤلاء، كما في «الشُّفا».

(٨) في (ث): «ولم يسبب».

(٩) انظر «الشُّفا» (٥٨٦/٢).

ليس على طريق السَّبِّ، ولا الرَّدَّة، وقَصْدِ الكفر، ولكن على طريق التأويل، والاجتهاد، والخطأ المفضي إلى الهوى، والبدعة، من تشبيه، أو نعت<sup>(١)</sup> بجارحة<sup>(٢)</sup>، أو نفي صفة كمال<sup>(٣)</sup>؛ فهذا ممَّا اختلف السَّلَف، والخلف [في تكفيره]<sup>(٤)</sup>.

وأما الطوائف المختلفة، وكلماتهم الشَّيعة، وما يلزم [الكفر وما لا يلزم]<sup>(٥)</sup> فمذكور في «الشَّفا»، وكتب الفقه<sup>(٦)</sup>، فليرجع إليها.



(١) في (ث): «لقب».

(٢) في الأصل: «بجاجة».

(٣) في الأصل: «كما».

(٤) ساقطة من (ث).

(٥) ساقطة من (ث).

(٦) انظر «الشَّفا» (٥٨٦/٢)، «البحر الرائق» (١٥١/٥)، «الفتاوى البزازية» (٣١٨/٦)،

«البيان والتَّحصيل» (٤٠٩/١٦)، «المجموع» (٦٠٢/٤)، «الإنصاف» للمرداوي

(٣٤٣/١٠)، وغيرها.

## فصل

## في الشهادة

وقد سئل أبو محمد بن أبي زيد<sup>(١)</sup> عن الشاهد<sup>(٢)</sup>، يسمع السَّبَّ، أو لزندقة، أو غيرهما؛ أيسعه ألا يؤدي شهادته؟ قال: إن رجا نفاذ الحكم شهادته؛ فليشهد، وكذلك إن عَلِمَ أَنَّ الحاكم، لا يرى القتل فيما شهد به<sup>(٣)</sup>، ويرى الاستتابة، والأدب؛ فليشهد، ويلزمه ذلك<sup>(٤)</sup>.

وإن لم يتم<sup>(٥)</sup> الشهادة، فيؤدَّب بقدر حال المتكلم، ويشهر به في مثل هذه الكلمات، [والسَّهْو]<sup>(٦)</sup>، وزلَّو اللسان من غير قصد. وهذا هو العمدة في هذا الباب.

ولا يسقط هذه الشهادة بالتأخير سبب انفراد الشاهد<sup>(٧)</sup>، وعدم علمه شاهداً آخر، يؤدي شهادته، ولا في السَّبِّ الذي تعلَّق به حقُّ الغير،

(١) هو ابن أبي رييد القيرواني المالكي الشهير، صاحب «الرسالة» المشهورة، المتوفى

سنة (٣٨٩هـ) انظر ترجمته في «ترتيب المدارك» (٦/٢١٥)

(٢) في النسختين: «من شاهد»، والتصويب من «الشفا»

(٣) في النسختين: «يشهده»، والتصويب من «الشفا».

(٤) انظر «الشفا» (٢/٥٣٢).

(٥) في الأصل: «تمت».

(٦) ساقطة من (ث).

(٧) في الأصل: «الشهادة».



وسقوطها بسبب العداوة الدنيوية؛ فمختلف<sup>(١)</sup> فيها.



(١) في (ث): «يختلف».

## فصل

في ميراثه وغسله والصلاة عليه<sup>(١)</sup>

اختلف في ميراث من قُتل بسبِّ<sup>(٢)</sup> النبي ﷺ؛ فمذهب<sup>(٣)</sup> عامة لعلماء، وأبي حنيفة: يرثه ورثته وقيل ذلك فيما كسبه قبل ارتداده<sup>(٤)</sup>. وقال بعضهم: إن قُتل، وهو منكِرٌ للشهادة، أو مقرٌّ بالسبِّ، ومُظهرٌ للتوبة؛ فميراثه لورثته، ولو أقرَّ بالسبِّ، وتمادى عليه؛ فميراثه للمسلمين<sup>(٥)</sup>.

واختلف في ميراث الزنديق، الذي استهلَّ بالتوبة، ولا تُقبل منه<sup>(٦)</sup>. وأما المتماذي؛ فلا خلاف أنه لا يرث، ولا يُغسل، ولا يُصلَّى، ولا يُكفَّن، وكذا السَّابُّ المتماذي كالكافر المجاهر<sup>(٧)</sup>.

(١) في السَّحْتين: «وصلاته»، وهو خطأ، والتصويب من «الشِّف» (٥٧٥/٢)

(٢) في (ث): «من سبَّ قتل».

(٣) كذا في (ث)، إلا أنه قال: «أبو حنيفة»، وهو لحن. وفي الأصل: «فذهب»، ولعلَّ ما أثبتته هو الصواب.

(٤) انظر «المسوط» (٣٧/٣٠)، «المدونة» (٥٩٦/٢)، «الاستذكار» (٣٦٩/٥).

(٥) «الأم» (٨٧/٤)، «الإنصاف» (٣٣٩/١٠)، «المحى» (١٢١/١٢)، «مختصر

اختلاف العلماء» (٤٤٠/٤).

(٥) حكاه في «الشِّفا» (٥٧٥/٢) عن أبي الحسن القاسمي

(٦) حكم ميراث الزنديق حكم ميراث المرتد.

(٧) انظر «الشِّفا» (٥٧٦/٢).

وأما طريق القتل فضرب العنق، أو الصَّلب منكَسًا<sup>(١)</sup>، وشقُّ<sup>(٢)</sup> البطن، ثمَّ الإنزال، والإحراق في الدُّنيا، كما هو جزاؤه في الآخرة<sup>(٣)</sup>. والله عزيز ذو انتقام<sup>(٤)</sup>.

### قضية غريبة

وهي أنَّه قد حدث في أيام خلافة السلطان الأعظم والخواقان<sup>(٥)</sup> الأقحم، سلطان السلاطين، فاتح حصن قسطنطين، سلطان محمد خان، ابن سلطان مراد خان<sup>(٦)</sup> - جزاه الله يوم الغفران - ؛ شخص

(١) في الأصل: «متكسًا».

(٢) في (ث): «يشقُّ».

(٣) أمر الشارع الحكيم بالإحسان في إقامة الحدود فقال «إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسوا القتلة» روى مسلم (١٩٥٥) عن شداد بن أوس رضي الله عنه؛ كما نهانا أن نقتل بالنار أو نعذب بها، فروى محمد بن حمزة الأسلمي عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ - أمره على سرية قال فخرجت فيها وقال «إن وجدتم فلانًا فأحرقوه بالنار» فوليت مداني فرجعت إليه فقال «إن وجدتم فلانًا فاقتلوه ولا تحرقوه فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار» روى أبو داود (٢٦٧٥) وصححه الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود» وأحكام الدين لا تقاس على أحكام الآخرة.

(٤) في الأصل: «حكيم». وهنا تمت الرسالة في نسخة (ث)، وما بعدها فهو ساقط منها، وقد أشار في المقدمة إلى هذه القصة.

(٥) هو لقب لكل من ملك الترك، كما يقال (قصر) لكل من ملك الروم، و(كسرى) لمن ملك الفرس. انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٦٥/٢).

(٦) هو السلطان السابع من سلسلة آل عثمان، ويلقب بـ «الفتاح»،

مُسَبَّبٌ بلطفي فهد الله تعالى بلطفه-، وهو منطلق اللسان، منطلق العنان، منتسبٌ إلى الفنون. مكتسبٌ للجنون، مبرزُ الفصاحة، محررُ لفصاحة، غنيٌّ في التَّطْيِبِ عن القانون، والشِّفاء. قويٌّ في الاحتجاج إلى التَّدْرِبِ في قانون الشِّفاء، وادَّعى المهارة في الأحاديث، والأخبار، وأنكر الثَّبُوءَ غاية الإنكار، وعلى هذا سائر أقواله الشَّيْعة، وأحواله الشَّيْعة.

فذكر بعض سخيْف العقل عند السُّلطان بالأمانة. وجعل أمينًا لا كتب في الخزانة، فطَهَّرَ الخيانة، وعُزِلَ عن الأمانة، وجُعِلَ مدرِّسًا. وعُزِلَ عنه، وضُرب، وحُبِسَ. ورُدَّ، ثُمَّ كان مدرِّسًا في أثناء الفترات، ثُمَّ تدرَّج إلى المدارس العالية، والمناصب العالية.

فأبان بالغرور فسادَ جنانه. وأطال بالشُّرور حصادَ لسانه، وتعرَّضَ بمُستودعات الشَّرِيعَةِ، وتمسَّكَ بمُهملات الفلاسفة. فقلَّدَ جماعةً كثيرةً من الطَّلَبة الشُّفهاء، وجمهورًا عظيمًا من الجهلة السُّخفاء، وكان إضلاله قويًّا، وكاد أن يكون أكثر النَّاسِ غويًّا.

- ومن علماء دولة السُّلطان، ولد عام (٨٣٣هـ). وبُويعَ له بالسلطنة بعد وفاة أبيه في (١٦ محرم سنة ٨٥٥هـ)، وكان عمره آنذاك (٢٢ سنة). مات في سنة (٨٨٥هـ) بمسططية. انظر «الشَّقَاشِقُ النُّعْمَانِيَّةُ» (٧٠) دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، «تاريخ سلاطين بني عثمان» يوسف بك (٤٩) مكتبة مدبولي، لقاهرة، الطَّبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، وكذا «السُّلطان مُحَمَّد الفاتح وعوامل النُّهوض في عصره» علي مُحَمَّد صلابي، دار الإيمان لإسكندرية.

فَعُرِضَ إِلَى عَتَبَةِ السُّلْطَانِ، الْأَعْدَلِ، الْأَفْضَلِ، الَّذِي هُوَ الْأَحْسَنُ دِينًا، وَالْأَصْدَقُ يَقِينًا، وَالْأَوْسَعُ عِلْمًا، وَالْأَوْقَعُ جِلْمًا، وَالْأَعْظَمُ قَدْرًا، وَالْأَفْخَمُ ذِكْرًا: السُّلْطَانُ، ابْنُ السُّلْطَانِ، ابْنُ السُّلْطَانِ: سُلْطَانُ بَايَزِيدِ خَانَ، ابْنِ سُلْطَانِ مُحَمَّدِ خَانَ، ابْنِ سُلْطَانِ مُرَادِ خَانَ<sup>(١)</sup> مَدَّ اللَّهُ سُرُورَ صَدْرِهِ بِبِقَائِهِ، وَسَدَّ نَقُورَ الْفَقْرِ بِعَطَائِهِ -؛ فَأَمَرَ بِحَبْسِ غُلَاةِ جَنْسِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِحَبْسِهِ، وَأَمَرَ أَنْ يَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ، وَالضُّلَحَاءُ فِي سِدَّةِ السَّنَةِ، وَيَفْتَشَّ عَنْ حَالِهِ وَزُرَّاءِ السُّلْطَانِ الْأَكْبَرِ، وَقِضَاةِ الْمُنْكَرِ.

وَلَمَّا حَضَرَ الشُّهُودُ، وَنَقَلَ الْكَلِمَاتِ الْمَوْجِعَةَ، وَالْمَقَالَاتِ الْمَفْجِعَةَ؛ انْسَكَبَ عَنْ عَيُونِ أَهْلِ الْمَجْلِسِ الدَّمُوعُ وَالْعَبْرَاتُ، وَضُرِبَتْ بِأَيْدِيهِمْ أَعْضَاءُهُمْ، رَحَدَتْ الْأَصْوَاتُ وَالنَّعْرَاتُ، فَلَمَّا أَدَّى الشُّهُودُ شَهَادَتَهُمْ، وَعَدَلُوا، وَظَهَرَتْ كَلِمَاتُ فَاحِشَةٍ، بَعْضُهَا زَنْدَقٌ، وَبَعْضُهَا سَبٌّ، وَبَعْضُهَا رَدَّةٌ، وَبَعْضُهَا مُتَضَمِّنٌ لِلَاثْنِ، وَبَعْضُهَا لِكَلِّهَا؛ رَفَعَ الْقَاضِيَانِ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَا جَرَى فِي الْمَجْلِسِ إِلَى حُضُورِ السُّلْطَانِ، فَوَلَّى الْحَاضِرِينَ عَلَى وَجْهِ الْجَمْعِ لِتَحْكُمُوا عَلَى طَرِيقِ الشَّرْعِ، وَوَقَعَ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافُ الْأَرَاءِ، وَطَالَ فِي الْمَجْلِسِ الْجِدَالُ وَالْمِرَاءُ، وَبَعْدَ الْفَتْيَا، وَالَّتِي

(١) هُوَ ابْنُ السُّلْطَانِ مُحَمَّدِ الْفَاتِحِ، وَلَدَ عَامَ (٨٥١هـ)، بُويعَ لَهُ بِالسُّلْطَانَةِ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِيهِ فِي سَنَةِ (٨٨٦هـ/١٤٨١م)، وَعُمُرُهُ (٣٥ سَنَةً)، وَمُدَّةُ سُلْطَنَتِهِ (٣١ سَنَةً)، تَوَفَّى سَنَةَ (٩١٨هـ)، وَعَاشَ (٦٧ عَامًا) انْظُرْ «تَارِيحُ سُلَاطِينِ بَنِي عُثْمَانَ» (٥٣)، «تَارِيخُ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ الْعَلِيَّةِ» إِبْرَاهِيمُ بَكْ حَلِيم (٧٠- مَوْسَسَةُ الْكُتُبِ الثَّقَافِيَّةِ، بَيْرُوت، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

اتَّفَقُوا عَلَى الْحَكْمِ بِقَتْلِهِ، وَتُطَهَّرَ وَجْهُ الْأَرْضِ عَنْ إِضْلَالِهِ وَضَلَّهِ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ حَضَرَ الْوُزَرَاءَ، فَاسْتَحْسَنُوا هَذَا الْأَمْرَ، وَأَثْنُوا عَلَى السُّلْطَانِ، ثُمَّ ضَرَبَ السَّيَافُ فِي الْمِيدَانِ عُنْقَهُ، وَالْخَمَّ<sup>(٢)</sup> مَادَّةَ الْخَبْثِ، وَعِرْقَهُ، فَمِنْ شَرَبِ السُّمِّ السَّمُومِ فَإِنَّهُ حَقِيقٌ بِإِثْبَاتِ الْمَنَايَا النَّوَاحِسِ<sup>(٣)</sup>، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: «السُّلْطَانُ ظَلُّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَبَهَيْتِهِ، يَرْتَفِعُ الْحَوَادِثُ، وَالْفِتَنُ، وَبِسِيَاسَتِهِ، يَنْحَسِمُ الْمَخَافُ، وَالْمَحَنُ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْهَرَجُ، وَالْمَرْجُ، وَبِهِ يَمْنَعُ الْاضْطِرَابُ، وَالْهَيْجُ<sup>(٤)</sup>».

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِلَى هَذَا يَلْتَفِتُ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -: «مَا يَزْعُ السُّلْطَانُ أَكْثَرَ مِمَّا يَزْعُ الْقُرْآنُ»<sup>(٥)</sup>، إِذَا كَثُرَ النَّاسُ

---

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ: مِنْ قَوْلِهِمْ: فَعَلَ ذَلِكَ ضِلَّةً أَيْ فِي ضَلَالٍ، وَهُوَ إِضْلَالٌ، أَيْ لَغْوٌ رَشْدُهُ، وَذَهَبَ دُمُهُ ضِلَّةً، لَمْ يُثَارْ بِهِ، وَفُلَانٌ يَنْبَغُ ضِلَّةً مُضَافٌ: أَيْ لَا خَيْرَ فِيهِ وَلَا خَيْرَ عِنْدَهُ، وَضَلَّ الرَّجُلُ مَاتَ وَصَارَ تَرَاباً فَضُلٌّ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ. انْظُرْ «اللسان» مادة: ضلل. أو لعل الصواب: وضلاله.

(٢) مِنَ اللَّحْمِ، وَهُوَ الْقَطْعُ، وَقَدْ لَحِمَ الشَّيْءُ لَحْمًا قَطَعَهُ. انْظُرْ «لسان العرب» مادة: (لحم).

(٣) مِنَ النَّهْسِ، وَهُوَ الْقَبْضُ عَلَى اللَّحْمِ، وَنَهَسَتْ الْحَيَّةُ عَضَّتْهُ. انْظُرْ «اللسان» مادة: نهس. والمصنف قصد الاستعارة، حيث شبه المنايا بالأسود النواحس.

(٤) مِنْ هَاجَ يَهِيجُ هَيَاجًا، وَهَاجَ الشَّيْءُ يَهِيجُ وَهِيَجًا وَهَيَاجًا ثَارَ. انْظُرْ «لسان العرب» مادة: (هيج).

(٥) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (١٧٢/٥) عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ، وَذَكَرَهُ بِلَفْظٍ:



بعدوان القتل، والتأديب، فردعهم خوف المعاقبة، وحذار المؤاخذه،  
والعامل بأوامر القرآن، ونواهيہ بنفسه قليل، ولهذا جمع الله تعالى في  
القرآن الكريم من الفرقان، والميزان، والحديد، وقال: ﴿فِيهِ بَأْسٌ  
شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

واعلم أن السلطان، أمر في باب السب، والزندقة أن يعمل بأي رواية  
كانت قوية، أو ضعيفة، وفي سائر الأحكام بالرواية القوية.  
اللهم زد دولته، وشوكته، ورأفته، ورفعته.  
والله تعالى المستعان، وعليه التكلان.

تمت الرسالة اللطيفة لمولانا أخوين في تاريخ (سنة ٩٤٧)، في شهر  
جمادى الآخر، في يوم الخميس، في وقت الظهر.

= «لما يزع الله بالسلطان أعظم ممّا يزع بالقرآن»، وفيه الهيم بن عدي، قال البخاري  
ويحيى بن معين: «ليس بثقة، كان يكذب»، وقال أبو داود: «كذاب». انظر «ميزان  
الاعتدال» (٣٢٤/٤).

وروي الأثر عن عثمان، أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٩٨٨/٣) عن يحيى بن  
سعيد الأنصاري عنه بنحوه، وفيه انقطاع بين يحيى وبين عثمان.

الصفحة	العنوان
٥	المقدمة
١١	صور المخطوط
١٥	النص المحقق
١٨	فصل في التعريفات
٢١	فصل في أحكام الزنديق والسَّابِّ
٢٢	حكم المرتدَّ والمرتدة
٢٤	فصل في قبول توبَّتهم
٣١	فصل في سبِّ آل بيته، وأزواجه وأصحابه <small>عليهم السلام</small>
٣٢	فصل في حكم سبِّ الأنبياء والملائكة
٣٣	فصل في حكم من استخفَّ بالقرآن
٣٥	فصل في حكم القائل غير قاصد للسبِّ
٣٨	فصل في حكم زندقة الذمِّي وسبِّه
٤٠	فصل في سبِّ الله تعالى
٤٣	فصل في الشهادة
٤٥	فصل في ميراث من قُتل بسبِّ النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> وغُسَّله والصَّلَاة عليه
٤٦	ذكر قصَّة عجيبة وقضية غريبة
٥١	فهرس الموضوعات

